الأمم المتحدة

E/CN.3/2004/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والثلاثون

٢-٥ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة غير مصنفة حسب الميدان: تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والثلاثين[أ] وهو يعرض النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية التي أجرتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة فيما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

وترد في الفقرتين ١١٩ و ١٢٠ الملاحظات الختامية والنقاط المقترح أن تناقشها اللجنة.

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٤ (E/2003/24)، الفصل الأول، ألف.

* E/CN.3/2004/1.

210104 190104 03-65160 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – نتائج الدراسة الاستقصائية	٤-١١٨	٥
ألف – المبدأ ١ – أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الاطلاع عليها	٤-٢١	٥
باء – المبدأ ٢ – المعايير والأخلاقيات المهنية	٢٢-٣٠	١١
جيم – المبدأ ٣ – المساءلة والشفافية	٣١-٣٧	١٤
دال – المبدأ ٤ – الحيلولة دون إساءة الاستعمال	٣٨-٤٥	١٧
هاء – المبدأ ٥ – مصادر الإحصاءات الرسمية	٤٦-٥٣	٢٠
واو – المبدأ ٦ – السرية	٥٤-٦٨	٢٣
زاي – المبدأ ٧ – القوانين	٦٩-٨٥	٢٨
حاء – المبدأ ٨ – التنسيق على المستوى الوطني	٨٦-٩٣	٣٣
طاء – المبدأ ٩ – الاستعانة بالمعايير الدولية	٩٤-١٠٢	٣٦
ياء – المبدأ ١٠ – التعاون الدولي	١٠٣-١٠٩	٣٩
كاف – الإلمام بالمبادئ الأساسية	١١٠-١١٨	٤١
ثالثا – ملاحظات ختامية	١١٩	٤٣
رابعا – نقاط مطروحة للمناقشة	١٢٠	٤٣

أولا – مقدمة

١ – وُضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي عقد في أوائل التسعينيات، حين مرت الإحصاءات الرسمية في مختلف البلدان، وبخاصة في بلدان أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق، بأزمة وجودية. فقد تغيرت النظم السياسية والاقتصادية، وبزغ عدد كبير من الدول القومية الجديدة. ومن ثم كان لا بد أن يعاد خلق الإحصاءات الرسمية في تلك البلدان، شأنها في ذلك شأن الكثير من المهام الأخرى التي تضطلع بها الحكومات. وكان لا بد من إعادة بناء ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية، كما كان على الحكومات أن تتفهم مكانة الإحصاءات الرسمية في سياق شهد تغييرا. ودعما لتلك العمليات، ارتُئي أنه من المفيد إعداد وثيقة دولية تحدد دور الإحصاءات الرسمية، وتوفر بعض المبادئ التوجيهية العامة ليُهتدى بها في تسيير النظم الإحصائية. وقد اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام ١٩٩٢، وصادقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عليها في عام ١٩٩٤ (بعد إجراء تعديلات طفيفة على الديباجة).

٢ – وطلبت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والثلاثين إلى الشعبة الإحصائية أن تجري استعراضا شاملا لتنفيذ المبادئ الأساسية وأن توافيها بتقرير عن هذه المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين عام ٢٠٠٤[١] وهي الدورة التي تتزامن مع الذكرى العاشرة لاعتماد اللجنة الإحصائية المبادئ الأساسية. وتلبية لهذا الطلب، وضعت الشعبة استبيانا يسمح للبلدان بالإبلاغ، بأسلوب موحد، عن تجاربها فيما يتصل بالمبادئ الأساسية. وأُرسلت إلى الخبراء الدوليين واللجان الإقليمية مسودات الاستبيان للتعليق عليها[٢]. وأرسلت الصيغة النهائية للاستبيان، التي تُرجمت إلى الاسبانية والروسية والعربية والفرنسية، إلى ١٩٤ مكتبا إحصائيا وطنيا[٣] وأُدرجت في وصلة الإحصاءات الرسمية[٤] بالموقع الشبكي للشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وتلقت الشعبة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إجابات من ١١٢ بلدا. ويعطي الجدول ١ أدناه لمحة عامة عن تلك الإجابات.

الجدول ١: لمحة عامة عن المتلقين والمجيبين

	المتلقون		المجيبون		معدل الإجابات بالنسبة لهذه المنطقة الجغرافية
	المجموع	النسبة المئوية لجميع المتلقين	المجموع	النسبة المئوية لجميع المجيبين	
البلدان النامية	١٤٧	٧٦	٧٣	٦٥	٥٠
بما فيها أقل البلدان نموا	٤٩	٢٥	١٥	١٣	٣١
البلدان المتقدمة النمو	٤٧	٢٤	٣٩	٣٥	٨٣
المجموع	**١٩٤**	**١٠٠**	**١١٢**	**١٠٠**	**٥٨**
آسيا	٤٨	٢٥	٣٦	٣٢	٧٥
أفريقيا	٥٣	٢٧	٢٣	٢١	٤٣
أوروبا	٤٢	٢٢	٣٤	٣٠	٨١
أوقيانوسيا	١٥	٨	٥	٤	٣٣
البلدان الأمريكية	٣٦	١٩	١٤	١٣	٣٩
المجموع	**١٩٤**	**١٠٠**	**١١٢**	**١٠٠**	**٥٨**

٣ - وقد تضمن الاستبيان ٥٤ سؤالا نُظمت وفقا للمبادئ الأساسية العشرة كما تضمن عدة أسئلة تمهيدية. ففيما يتعلق بالمبادئ ١ إلى ٩، يبدأ الاستبيان بسؤال عام عن مستوى تنفيذ المبدأ في البلد. ويرد في الجدول ٢ أدناه بيان الردود على تلك الأسئلة العامة. أما النتائج المحرزة فيما يتصل بكل من المبادئ. فهي مبينة بالتفصيل أدناه[٥].

الجدول ٢: تنفيذ المبادئ

	في بلدكم، هذا المبدأ، بوجه عام									
	منفذ بالكامل		منفذ إلى حد كبير		منفذ إلى حد ما		غير منفذ		حالات الإجابة	حالات عدم الإجابة
	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	المجموع
المبدأ ١	٥١	٤٤	٥٠	٤٥	١٠	٩	١	١	١١٢	صفر
المبدأ ٢	٦٦	٥٩	٤١	٣٧	٤	٤	١	١	١١٢	صفر
المبدأ ٣	٤٨	٤٣	٥٦	٥٠	٧	٦	١	١	١١٢	صفر
المبدأ ٤	٤١	٣٧	٤١	٣٧	٢١	١٩	٨	٧	١١١	١
المبدأ ٥	٥٤	٤٩	٤٧	٤٢	٩	٨	١	١	١١١	١
المبدأ ٦	٩٠	٨٠	٢١	١٩	صفر	صفر	١	١	١١٢	صفر
المبدأ ٧	٨٦	٧٧	١٩	١٧	٤	٤	٣	٣	١١٢	صفر
المبدأ ٨	٣٤	٣١	٤٨	٤٤	٢١	١٩	٧	٦	١١٠	٢
المبدأ ٩	٥٠	٤٥	٥٥	٥٠	٥	٥	١	١	١١١	١
المبدأ ١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

ثانيا – نتائج الدراسة الاستقصائية

ألف – المبدأ ١: أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الاطلاع عليها

”تشكل الإحصاءات الرسمية عنصرا لا غنى عنه في نظام المعلومات في أي مجتمع ديمقراطي، من حيث أنه يوفر للحكومة والاقتصاد والجمهور بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية. وتحقيقا لهذه الغاية، على الوكالات الإحصائية الرسمية أن تقوم، على أساس من عدم التحيز، بجمع وتوفير الإحصاءات الرسمية المستوفاة لمعيار الفائدة العملية وذلك إعمالا لحق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة“.

١ – مقدمة

٤ – تشكل الإحصاءات الرسمية أحد الأركان الأساسية للحكم الرشيد ولثقة الجمهور بالحكم. والإحصاءات الرسمية، التي تعدها وكالات حكومية، يمكن أن يُستنار بها في المناقشات وفي صنع القرارات على مستوى الحكومات والمجتمع الأكبر بوجه عام. والواقع أن الإحصاءات الرسمية الموضوعية الموثوق بها والتي تكون في المتناول تمنح الناس والمنظمات على

الصعيدين الوطني والدولي ثقة في نزاهة الحكومة وفي عملية صنع القرارات المتصلة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل البلد. ولاستيفاء معيار الفائدة العملية، ينبغي أن تكون الإحصاءات ذات أهمية مباشرة وأن تكون من الجودة بما ستناسب مع استخدامها بيُسر وعلى الوجه الصحيح وأن تصدر في شكل يتيح استعمالها بيسر وعلى الوجه الصحيح. وتحقيقا لهذا، من المهم فهم احتياجات المستعملين. فالوكالات الإحصائية تستخدم في تفاعلها مع المستعملين أدوات شتى، من بينها الهيئات الاستشارية والدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا المستعملين. وفضلا عن ذلك، يُعد التخطيط السليم عنصرا أساسيا لتلبية احتياجات المستعملين المتغيرة. ولا بد أن يجري جمع البيانات ونشرها بمنأى عن أي تدخل سياسي لكفالة عدم تحيز المكتب الإحصائي الوطني. وفي بلدان عديدة، يُنص على هذا الاستقلال في التشريعات المتعلقة بالإحصاءات (انظر أيضا المبدأ ٧). فمن المتعين على الإحصائيين الالتزام بالروح المهنية في العمل وذلك بتطبيق الطرق الإحصائية تطبيقا سليما (انظر المبدأ ٢)، وتوخي الوضوح فيما يتصل بالمفاهيم والمصادر والطرق المستعملة (انظر المبدأ ٣)، واجتناب أي تعليقات تنم عن التحزب. وفضلا عن ذلك، يلزم، لإتاحة المعلومات على أساس من عدم التحيز، الاضطلاع بأنشطة نشر توفر للمستعملين المعلومات في شكل مفيد وإطلاق السياسات التي تتيح فرصا متكافئة للاطلاع على البيانات. ويتعين اتباع المبادئ الإحصائية السليمة لدى عرض الإحصاءات بحيث يسهل فهمها وإبلاغها دون تحيز.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

هل أنشئ "مجلس مستعملين" أو أي هيئة استشارية أخرى؟

٥ - رد ثلثا البلدان بالإيجاب، برغم أن المجالس والهيئات الاستشارية تأتي في أشكال وأحجام عديدة متباينة. ذلك أن عدد أعضاء تلك المجالس والهيئات الأخرى يتراوح بين زهاء ١٠ أعضاء وما يربو على ١٠٠ عضو. وبعضها يجتمع مرات عديدة بينما لا يجتمع البعض الآخر إلا مرة واحدة في العام. وإلى جانب اشتراكها في سمة واحدة، هي "تمثيل مصالح المستعملين" نجد أنها تتولى مهاما ومسؤوليات متنوعة. ويمكن تجميع تلك المهام والمسؤوليات تحت ثلاثة عناوين عريضة:

- إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن السياسات والأولويات الإحصائية؛
- إسداء المشورة التقنية بشأن برامج ومواضيع إحصائية عامة أو محددة؛
- تنسيق الأنشطة الإحصائية.

٦ - وتجمع مجالس كثيرة بين أدوار عدة. من تلك الأدوار، وقد أنشأ بعضها لجانا فرعية للمشورة التقنية. وفي حالات أخرى، تباشر اللجان التقنية مهامها بمعزل عن المجلس ''العام''.

٧ - وفيما يلي أمثلة على تنوع الحلول:

- اللجنة الإحصائية المركزية (٥١ عضوا)، التي تتولى الربط بين مستعملي الإحصاءات ومُعديها، وهي تجتمع سنويا، وتتبعها ١٧ لجنة فرعية استشارية. وفضلا عن ذلك، ثمة مجلس إحصائي (١٥ عضوا) يتولى مسؤولية رصد جودة الإحصاءات وموضوعيتها؛ وهو يقدم أيضا توصيات بشأن تنسيق الأنشطة الإحصائية؛
- مجلس الإحصاءات الوطنية، وهو يسدي المشورة بشأن المسائل المتصلة بالسياسات والأولويات الإحصائية. وتسدي اللجان الاستشارية المهنية المشورة بشأن المجالات البرنامجية الرئيسية؛
- اللجنة الاستشارية للتخطيط وللتنسيق الإحصائي، التي تتألف من أعضاء من جميع الوزارات والمقاطعات ومن القطاع الخاص، وهي تجتمع مرة واحدة في الشهر.

٨ - وقد شرحت عدة بلدان السبب في عدم وجود مجلس إحصائي لديها أو عدم تشكيل مجلس من هذا القبيل فيها حتى الآن. ويرجع السبب المبين في بعض الحالات إما إلى عدم وجود قانون بشأن الإحصاءات (أو لكون أن ذلك القانون قيد النظر) أو إلى عدم النص في التشريعات الإحصائية القائمة على تشكيل مجلس كهذا. وأفادت بلدان عدة بأنه على الرغم من عدم وجود مجلس رسمي، فإن هناك لجانا تكفل إقامة حوار بين مستعملي الإحصاءات ومُعديها. وأشارت بلدان عدة إلى أنها تزمع إنشاء مجلس. وذكر بلد واحد أن وزارات ومنظمات عديدة تخوض حاليا عمليات إعادة هيكلة، ومن ثم فإنه يصعب إنشاء مجلس من هذا القبيل.

هل ثمة سعي حثيث للحصول بانتظام على معلومات مرتدة عن مدى رضا المستعمل عن المنتجات والخدمات الإحصائية؟

٩ - بالإضافة إلى مجالس المستعملين، يمكن السعي للحصول على المعلومات المرتدة عن طريق آليات أخرى مختلفة. وقد أفادت أكثر من ثلثي البلدان بأنها تستخدم آليات من هذا القبيل. وفيما يلي بعض الأمثلة عنها:

- تجري دراسات استقصائية دورية لآراء المستعملين في جودة الحولية الإحصائية وفيما يجب إضافته من المؤشرات إليها؛

- تتضمن جميع المنشورات عناوين، وأرقاما هاتفية ومعلومات عن الموقع الشبكي وما إلى ذلك، ويشجع تقديم التعليقات؛
- يتعين على كل برنامج الحصول على معلومات مرتدة من المستعملين عن نواتج البرنامج وتحليل تلك المعلومات؛
- تُعقد اجتماعات منتظمة ومخصوصة مع مختلف أصحاب المصلحة ومجموعات المستعملين؛
- تجري دراسات استقصائية منتظمة ومخصوصة عن مدى رضا المستعمل؛
- تُنظم ''دعوة عامة'' سنوية لهذا الغرض؛
- تُنظم دورات شهرية من دورات ''لقاء مع المستعملين'' خلال مناسبات ''يوم مع الزبائن''؛
- يُرفق طي جميع المنشورات استبيان لتمكين المستعملين من إعطاء ما لديهم من معلومات عن المنتج.

١٠ - السبب الرئيسي لعدم سعي البلدان بصورة حثيثة للحصول على معلومات مرتدة بشأن المنتوج هو الافتقار إلى الموارد.

هل للمكتب الإحصائي الوطني برنامج عمل سنوي (متعدد السنوات)؟

١١ - كما ذكر أعلاه، يشكل التخطيط الجيد جزءا أساسيا من تنفيذ المبدأ ١؛ والبرامج السنوية والمتعددة السنوات هي من بين أكثر أدوات التخطيط شيوعا من حيث الاستعمال تحقيقا لهذا الغرض.

١٢ - وبناء على ذلك، فإن ما يربو على ٩٠ في المائة من البلدان لديها برامج من هذا القبيل، والكثير منها لديه برامج سنوية وبرامج متعددة السنوات (دائرة) في آن معا.

هل يجري اتباع سياسة منهجية لنشر المعلومات الإحصائية؟

١٣ - أفاد ما يقرب من ٩٠ في المائة من البلدان بأنها تتبع سياسة للنشر من هذا القبيل. وقد أنشأت إدارات كثيرة وحدات نشر متخصصة و/أو وحدات تتعامل مع وسائط الإعلام. وذكر العديد من البلدان كذلك الحاجة إلى تنويع قنوات النشر وتزايد أهمية شبكة الإنترنت كواسطة للنشر، ولا سيما:

- السعي الجاري إلى كفالة النمو السريع للنشر الإلكتروني للمعلومات؛

- وجود جميع المنشورات على الإنترنت، والحصول عليها يقتضي دفع ثمن؛
- وجود جميع الأرقام في قواعد بيانات على شبكة الإنترنت، والحصول عليها مجاني.

١٤ - يشار إلى الافتقار إلى الموارد بوصفها عائقا أساسيا أمام وضع سياسة منهجية لنشر المعلومات.

هل تصدرون قوائم بالمنشورات والوثائق والخدمات الأخرى؟

١٥ - إن ما يقرب من ٩٠ في المائة من البلدان لديها مثل هذه القوائم. والعديد من البلدان تتوفر لديها قوائم في شكل مطبوعات حاسوبية وعلى شبكة الإنترنت معا. ومن بين ما ذكر من أسباب عدم وجود قوائم قلة الموارد وقلة الموظفين المؤهلين.

هل يعمل المكتب الإحصائي الوطني بمعزل عن التدخلات السياسية لدى إعداده برامج العمل السنوية (والمتعددة السنوات)؟

١٦ - أفادت نسبة ٩٥ في المائة من البلدان بعدم مواجهة هذا النوع من التدخل. غير أنه يبدو من التفاصيل الواردة أن هذا السؤال قد يكون فُسر بطرق مختلفة. وعلى الخصوص، تشير البلدان إلى تأثير بعض المستعملين ''السياسيين'' فيما يتعلق بصياغة برامج العمل. كما أشير في بضع مرات إلى القيود المفروضة على البرامج الإحصائية من جراء (قلة) المخصصات في الميزانية. وشددت بضعة بلدان أيضا على أهمية الضمانات القانونية والعملية.

هل يحتاج المكتب الإحصائي الوطني لموافقة سياسية من أجل نشر المعلومات الإحصائية؟

١٧ - أفادت نسبة ٨٠ في المائة من البلدان أنها لا تحتاج أبدا لمثل هذه الموافقة السياسية. غير أن نسبة ٢٠ في المائة منها ذكرت أنها تحتاج إلى تلك الموافقة في بعض الحالات المحددة. ومن الأمثلة الواردة عن الحالات التي تتطلب موافقة سياسية: نتائج تعددات السكان؛ والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛ والأرقام المتعلقة بالفقر؛ وأرقام الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي حالة واحدة، ''المسائل الحساسة التي قد يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد ككل''. وأشارت بضعة بلدان إلى أنها تعمد على الدوام إلى إحالة الإحصاءات قبل نشرها إلى السلطات من أجل التعليق والموافقة عليها.

هل ينشر المكتب الإحصائي الوطني جدولا زمنيا مسبقا يعلن تواريخ نشر مختلف المجموعات الإحصائية؟

١٨ - لا تنشر نحو ثلث البلدان جدولا زمنيا مسبقا. غير أن بعض المجيبين أشاروا إلى أنهم ينظرون حاليا في اعتماد هذه الفكرة. وأشار البعض الآخر إلى أن ما يكتنف نظام إنتاج

الإحصاءات من العوامل غير المعروفة هي من الكثرة بحيث يستحيل توقع التاريخ الذي ستتاح تلك الإحصاءات فيه.

١٩ - غير أن ثلثي البلدان تقريبا أفادت بأنها تنشر جدولا زمنيا مسبقا. وأشير في أحيان قليلة إلى الامتثال لـ ''معايير النشر'' لصندوق النقد الدولي. وأظهرت الأمثلة التي ساقها المجيبون تباين الجداول الزمنية من حيث العناصر التالية:

- التغطية: بعض الجداول الزمنية لا تشمل غير المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فيما تشمل غيرها جميع الإحصاءات؛
- دورية النشر والمدة المشمولة: بعض المكاتب الإحصائية الوطنية تنشر مثل هذه الجداول الزمنية مرة في السنة، فيما تنشر أخرى صيغا مستكملة منها كل أسبوع؛
- الموثوقية: تلتزم بعض المكاتب الإحصائية الوطنية دائما بالجدول الزمني المسبق، فيما تضطر أخرى إلى تعديل التواريخ المحددة فيه. وذكر أحد المجيبين أنه في حين أن المنشورات العادية تصدر دائما وفقا للجدول الزمني، فإن مواعيد إصدار المنشورات الاستثنائية أو الضخمة تخضع لإعادة الجدولة.

هل تتاح الإحصاءات لجميع المستعملين في وقت واحد؟

٢٠ - أفاد نحو ثلاثة أرباع البلدان المجيبة أن تلك هي الحال من حيث المبدأ. وذكرت البلدان الأخرى أنه في حين أن ذلك ينطبق على بعض الإحصاءات، فإنه لا ينطبق عليها جميعا. بل حتى في البلدان التي تتاح فيها الإحصاءات للجميع في وقت واحد من حيث المبدأ، قد تنطبق قواعد خاصة في هذا الشأن، كما يتضح ذلك من الأجوبة على السؤال التالي.

إذا أتيح لأي إدارة حكومية الاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها، هل يعلن ذلك للعموم؟

٢١ - يعلن ذلك بطريقة أو بأخرى في نحو نصف البلدان التي توجد فيها الممارسة المذكورة أعلاه، وإن لم يكن ذلك بالضرورة على نحو مفصل. فيُسمح بالاطلاع المسبق على الإحصاءات للوزارات ذات الصلة، حتى تتمكن من إعداد التعليقات لأغراض إعلان البيانات رسميا. وتتراوح المدة الفاصلة بين الاطلاع والإعلان من ''ساعة واحدة قبل الإعلان'' إلى ''عصر اليوم السابق لإعلانها''، فيما تتفاوت الإجابات عن توثيق هذه الممارسة من ''عدم الإعلان للعموم'' إلى ''التوثيق التام للإعلان في بروتوكول وجدول زمني للنشر'' و ''وارد في موقع الوكالة الإحصائية المعنية على الإنترنت''. وفيما يلي بعض الأمثلة المفصلة عن إتاحة اطلاع الدوائر الحكومية على الإحصاءات قبل إعلانها:

- نظرا إلى أن تعليقات الوزراء على المعلومات قد تترتب عليها آثار على الأسواق المالية، فقد اعتُبر أن من الضروري إطلاع قلة من المسؤولين الرئيسيين مسبقا على عدد صغير من الإحصاءات الاقتصادية في عصر اليوم السابق لإعلانها. ويشار إلى هذا الأمر في الموقع الشبكي للوكالة الإحصائية المعنية؛
- تُبلَّغ الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك إلى الوزير قبل يوم من إعلانها للعموم حتى يتاح له الوقت الكافي لإجراء مقابلات صحفية محتملة؛
- تُبلّغ بعض المؤشرات الإحصائية العادية إلى كبار المسؤولين عن السياسة العامة بساعة واحدة قبل إعلانها للعموم. وهذا الأمر ليس سرا، ولكن ليس هناك قائمة منهجية بالحالات التي يحدث فيها ذلك؛
- يُمنح الوزراء ومستشاروهم في بعض الحالات امتياز الاطلاع على الإحصاءات قبل إعلانها. غير أن هذا الإجراء موثق بصورة تامة في إطار بروتوكول بشأن الممارسات المتصلة بالإعلان.

باء – المبدأ ٢: المعايير والأخلاقيات المهنية

”بغية الحفاظ على الثقة بالإحصاءات الرسمية، يتعين على الوكالات الإحصائية أن تتولى، وفق اعتبارات مهنية محضة، تشمل المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية، تحديد طرق وإجراءات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها“.

١ – مقدمة

٢٢ – هذا المبدأ يتناول على نحو أوسع عنصر عدم التحيز الوارد في المبدأ ١. حيث يجب اتباع منهجية إحصائية سليمة تقوم على أساس استخدام الأطر والمعايير الإحصائية، والتطبيق الصحيح للطرق الإحصائية، وعرض الإحصاءات بصورة موضوعية من أجل إنتاج الإحصاءات وعرضها. وينبغي للوكالة الإحصائية المعنية أن تختار هذه المنهجية بمعزل عن أي تدخل سياسي ووفقا للأخلاقيات المهنية. ويتعين تزويد الموظفين بالتدريب الإحصائي ودعم البحث والابتكار إذا أريد كفالة التطبيق السليم للمنهجية.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

إلى أي حد تشعرون بالرضا عن عدد موظفيكم ومهاراتهم وخبرتهم؟

٢٣ - عبر ما يربو على ٨٠ في المائة من رؤساء المكاتب الإحصائية عن 'رضاهم' أو 'رضاهم التام' عن موظفيهم ومهاراتهم وخبرتهم، فيما عبر ١٧ في المائة منهم عن 'عدم رضاهم'. وتتشابه إلى حد كبير المشاكل الرئيسية التي أتت على ذكرها المكاتب الإحصائية الوطنية - سواء كانت أم لم تكن راضية عن موظفيها - ويبدو أن أهم اختلاف بينها هو من حيث ضخامة تلك المشاكل:

- عدم كفاية و/أو تناقص عدد الموظفين: أدى تخفيض الميزانيات إلى نقص عدد الموظفين في كثير من المكاتب الإحصائية الوطنية. ورغم أن بعضها أفاد بأن عدد الموظفين كان آخذا في الازدياد، فإن تلك الزيادة لم تكن كافية لتجاري تزايد الطلب على الإحصاءات على المستويين الوطني والدولي؛

- مواجهة صعوبات في توظيف العناصر المؤهلة والاحتفاظ بها: تعاني البلدان النامية أساسا ولكن ليس حصرا من منافسة أرباب عمل آخرين في كل من القطاعين العام والخاص اللذين تكون المرتبات وظروف العمل فيهما أفضل. ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى مواجهة صعوبات في التوظيف، ولا سيما في توظيف الشباب وذوي المؤهلات العليا، كما يؤدي إلى ارتفاع معدل دوران أولئك الموظفين. وتشكل الإجراءات البيروقراطية أحيانا مشكلة إضافية في مجال التوظيف في بعض البلدان.

٢٤ - أوجه القصور الرئيسية في مهارات وخبرة الموظفين التي ذكرت في الاستبيانات هي كما يلي:

- الافتقار إلى القدرات التحليلية: إن تزايد استخدام الطرق الحديثة في جمع البيانات، وذلك كاستخدام البيانات الإدارية مثلا، فضلا عن تكاثر الطلب على مزيد من النواتج التحليلية التي تقدمها المكاتب الإحصائية الوطنية، أديا إلى تزايد الطلب على الموظفين ذوي التدريب الأكاديمي الذين يصعب توظيفهم والاحتفاظ بهم للأسباب المذكورة أعلاه؛

- الافتقار إلى القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات: إن تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال جمع البيانات ونشرها، كاستخدام العد والنشر عبر شبكة الإنترنت مثلا، يؤدي إلى تزايد الطلب على إحصائيي تكنولوجيا المعلومات وكذلك على قدرات الموظفين الفنيين في هذا المجال؛

- نقص القدرات اللغوية: إن كون أغلب المنشورات المنهجية فضلا عن المعايير والتصنيفات الإحصائية الدولية لا تصدر إلا بالانكليزية فقط، يجعل المهارات اللغوية مزية هامة. ويمكن أن يمثل الافتقار إلى القدرات اللغوية عائقا أمام تطبيق الطرق والمعايير المتفق عليها دوليا. (انظر كذلك المبدأ ٩)؛
- نقص الخبرة على المستوى الدولي.

هل ميزانية المكتب الإحصائي الوطني المرصودة لتدريب الموظفين كافية؟

٢٥ - تتصل اتصالا وثيقا بالسؤال السابق مسألة المرافق والميزانية المخصصة للتدريب بغية تمكين الموظفين من تحسين مهاراتهم. وقد أجاب ثلث كبار الإحصائيين على السؤال قائلين إن الميزانية المخصصة للتدريب كافية، في حين اعتبرها حوالي الثلثين غير كافية. وهناك ارتباط إيجابي بين قدرات الموظفين والميزانية المرصودة للتدريب: إذ يفيد أيضا كبار الإحصائيين الراضين عن مستوى موظفيهم أن لديهم ميزانية كافية للتدريب.

هل المكتب الإحصائي الوطني بمنأى عن التدخلات السياسية فيما يتصل بالمنهجية وتعميم الدراسات الاستقصائية؟

٢٦ - أفادت ٩٨ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية أنها تختار منهجيتها دون أي تدخل سياسي. وفي معظم البلدان، يُنَص على استقلالية المنهجية هذه رسميا في التشريعات الإحصائية التي تستند إليها المكاتب الإحصائية الوطنية في عملها. وهناك، إضافة إلى هذا الوضع القانوني أو بدلا منه، عدد من الترتيبات التي تشكل منفردة أو مقترنة بغيرها ضمانات عملية ضد أي تدخل سياسي. وفيما يلي بيانها:

- اتخاذ المجالس المعنية بالإحصاءات/المنهجيات القرارات الرسمية بشأن المنهجية المتبعة؛
- استخدام معايير وطرق موصى بها دوليا؛
- إشراك جماعات استشارية وخبراء ومستشارين خارجيين؛
- الكشف التام عن المنهجية المطبقة؛
- وجود تقاليد تدعم الاستقلالية والاحترافية والإشهار بهما؛
- نظام مكون من موظفين محترفين دائمين من موظفي الخدمة المدنية.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، أفادت عدة بلدان أيضا أنه بسبب الطبيعة التقنية البالغة للإحصاءات، واستعصاء ما تنطوي عليه من عمل على الفهم، فإن التدخل السياسي لم يصبح حتى الآن مشكلة مطروحة في تأدية عملها.

هل لديكم مبادئ توجيهية بشأن الأخلاقيات المهنية لدى الموظفين؟

٢٨ - أفادت أكثر من ثلاثة أرباع المكاتب الإحصائية الوطنية أنها وضعت مبادئ توجيهية للأخلاقيات المهنية. غير أن المعنى المنسوب لعبارة ''المبادئ التوجيهية للأخلاقيات المهنية'' مختلف، وثمة طائفة واسعة من صيغ التدوين القائمة، منها على سبيل المثال:

- يشكِّل القانون المتعلق بالإحصاءات إطارا عاما؛
- ترد مبادئ توجيهية أكثر تحديدا في الأنظمة الداخلية والنظام الإداري للموظفين؛
- هناك المدونات الأخلاقية المتعلقة بموظفي الخدمة المدنية على العموم؛
- المدونات الأخلاقية الموضوعة خصيصا للإحصاءات توفر الإرشاد في السلوك الأخلاقي.

٢٩ - وعادة ما يستعان بالتدابير التالية على تنفيذ المبادئ التوجيهية القائمة، بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه تدوينها:

- البرامج أو الحلقات الدراسية التمهيدية والتدريبية؛
- أداء اليمين القانونية من جانب الموظفين الجدد وتزويدهم بنسخ من القوانين والمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛
- المذكرات والنشرات و ''الإنترانت''؛
- الإشراف.

٣٠ - ومن بين البلدان التي لم يكن لديها مبادئ توجيهية أخلاقية، هناك بلدان تنوي وضع مبادئ توجيهية في المستقبل القريب، في حين أن ثمة بلدانا أخرى لم تَرَ داعيا لذلك.

جيم- المبدأ ٣: المساءلة والشفافية

''تيسيرا للتفسير الصحيح للبيانات، ينبغي للوكالات الإحصائية تقديم المعلومات وفقا لمعايير علمية تتعلق بمصادر الإحصاءات وطرقها وإجراءاتها''.

١ - مقدمة

٣١ - بدءا من مرحلة التصميم وانتهاء بمرحلة النشر من عملية جمع الإحصاءات أو تصنيفها، هناك أساليب عديدة يمكن أن يتطرق بسببها الخطأ إلى نتائج الإحصاءات، وبعض الأخطاء، ولا سيما الناتجة منها عن استعمال عينات، هي أخطاء عشوائية ويمكن

قياس مداها. وثمة أخطاء أخرى، يتسرب أغلبها من مصادر لم تؤخذ منها عينات، يمكن أن تدخل التحيز النتائج ولكن يصعب قياسها. وينبغي تيسير إتاحة هذه المعلومات المتعلقة بالمصادر المعروفة للخطأ فضلا عن المفاهيم والمصادر والمنهجيات المستخدمة في تصنيف الإحصاءات، للمستعملين كي يتسنى لهم الحكم على مدى صلاحية استخدام البيانات.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

هل تشيرون إلى نوعية البيانات المنشورة، أي ما يتعلق، على سبيل المثال، بكفاية البيانات، والتحيزات التي قد تشوب البيانات، ومعدلات الإجابة، وحالات عدم الإجابة وكيفية التعامل معها، والجهات التي تُنسب إليها؟

٣٢ - أفاد حوالي ٩٠ في المائة من المجيبين أنهم أشاروا إلى نوعية البيانات المنشورة. وعلى وجه الإجمال، أشارت الإجابات إلى تعاظم الاهتمام الذي يحظى به هذا الجانب حاليا. وأكد العديد من المجيبين على أنهم يقدمون معلومات عن المصادر والمنهجيات والإجراءات المستخدمة في تصنيف الإحصاءات، وذلك سواء في المنشورات الإحصائية نفسها أو في منشورات خاصة. وفي هذا السياق، أشير إلى النقاط الخاصة التالية:

- يتم إيراد المعلومات في مذكرة منهجية في المنشور أو الموقع الشبكي المعنيين أو ضمن منشور أو موقع شبكي منهجيين مستقلين؛
- يتاح هذا النوع من المعلومات على وجه الخصوص عند استحداث أي مؤشر جديد، أو حين إجراء تغييرات كبرى على المنهجية المستخدمة في دراسة استقصائية ما؛
- قد تختلف الممارسة من حيث الشمولية من مجال إحصائي أو منشور إحصائي إلى آخر؛
- تنشر بعض المعلومات وتتاح معلومات أخرى عند الطلب؛
- تجتمع المكاتب الوطنية بمحللين من الوزارات والمصرف المركزي لتقديم إيضاحات تقنية للمحللين مباشرة؛
- تصدر تقارير خاصة تتعلق بـ ''النوعية'' من حين إلى آخر؛
- توضع مؤشرات موحدة للنوعية في بعض البلدان.

٣٣ - ومن جهة أخرى، أفاد ١٠ في المائة من المجيبين بأنهم لم يشيروا بأي شكل إلى نوعية البيانات، وعللوا ذلك بما يلي:

- الافتقار إلى الموظفين؛

- الاعتقاد بألا داعي لنشر هذه المعلومات.

هل يقوم المكتب الإحصائي الوطني على نحو روتيني بتقديم نص تحليلي أو إيضاحي مع الإحصاءات المنشورة؟

٣٤ - أفاد ٩٥ في المائة من المجيبين أنهم يقومون على نحو روتيني بتقديم نص إيضاحي أو تحليلي مع الإحصاءات المنشورة. ويختلف مدى إدراج مثل هذا النص من بلد إلى آخر، وفيما بين المنشورات داخل البلد الواحد. وأكدت الإجابات مرارا أن الهدف من ذلك هو ضمان فهم البيانات من جانب المستعلمين. وفي بعض الحالات، يقدم نص إيضاحي ولكن لا يقدم نص تحليلي. ويبدو أن العديد من المجيبين ظنوا أن هذا السؤال ذو علاقة بمسألة تقديم أوصاف تقنية ومنهجية فردّوا بالإيجاب. وذلك قد يعني أن نطاق نشر نص تحليلي إيضاحي قد لا يكون بالاتساع الذي يستشف من ردّ ٩٥ في المائة بالإيجاب.

٣٥ - وأبرزت إلى النقاط الخاصة التالية:

- ضرورة تبليغ المعنى إلى المستعملين بلغة بسيطة؛
- إيراد النص ضمن المنشورات أو في نشرات صحفية في بعض الحالات؛
- من الضروري أن يظل المكتب الإحصائي الوطني متمسكا بعدم التحيز وأن يقتصر على ''نشر الحقائق الرئيسية''؛
- اشتراط ألا يكون النص ذا طابع سياسي وأن يتسم بالموضوعية؛
- نشر الرسوم والمخططات البيانية أيضا مع البيانات؛
- إخضاع المنشورات الجديدة والحساسة لاستعراض الأنداد؛
- إدراج نص تحليلي في المزيد من المنشورات؛

٣٦ - وفيما يلي الأسباب التي ذُكرت تعليلا لعدم إدراج نص تحليلي:

- عدم وجود عدد كاف من الموظفين؛
- الموظفون الموجودون في أحد المكاتب الإحصائية الوطنية غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة؛
- وقوع المهمة خارج نطاق اختصاص المكتب الإحصائي الوطني.

٣٧ - وفي بعض البلدان، لا يزال النقاش جاريا بشأن ما إذا كان ينبغي للسلطة الإحصائية نشر نص تحليلي أم لا.

دال – المبدأ ٤: الحيلولة دون إساءة الاستعمال

''يحق للوكالات الإحصائية أن تعلق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وعلى إساءة استعمالها''.

١ – مقدمة

٣٨ – مع أن من الممكن القبول باستعمال الإحصاءات وتفسيرها بعدة طرق مختلفة، فمن المهم الحفاظ على الثقة بالإحصاءات الرسمية وعلى مصداقيتها. وتبعا لذلك، ينبغي للوكالات الإحصائية توجيه الانتباه إلى الاستعمال أو التفسير العام للإحصاءات إذا كان واضح الخطأ. ومن بين التدابير الأخرى للحد من إساءة الاستعمال نشرُ وثائق تشرح الإحصاءات الأساسية ووضع برامج تثقيفية للمستعملين من أجل زيادة التوعية والمعرفة بالإحصاءات الرسمية.

٢ – الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

هل يحق للمكتب الإحصائي الوطني أن يعلق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وعلى إساءة استعمالها؟

٣٩ – تفيد هذه الدراسة الاستقصائية أن أكثر من ٩٠ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية لها الحق في التعليق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وعلى إساءة استعمالها. وتتخذ تعليقات تلك المكاتب على إساءة استعمال البيانات أو تفسيرها تفسيرا خاطئا أشكالا شتى تتراوح بين ''التفحُص المنتظم'' و ''القيام على الدوام بالتصحيح'' و ''في حالات نادرة فقط''. وبالفعل، تطبق العديد من البلدان سياسة متواضعة، فلا تعلق مثلا إلا على الاستعمالات التي ''حين تعتبر خطرة أو بالغة التضليل'' أو ''في حالات إساءة الاستعمال الواضحة''. أما الأسباب العملية المقدمة في هذا الخصوص فهي كالتالي:

- الافتقار إلى الموارد؛
- واقع أن جهات أخرى هي التي تكتشف حالات إساءة الاستعمال أو التفسير الخاطئ والتعليق عليها؛
- والتردد بشكل عام إزاء خطر الدخول في أي حوار سياسي بوصفه هذا.

٤٠ – وقد أُفيد أن معظم التفسيرات الخاطئة تقع في وسائط الإعلام، وعادة ما يرد عليها من قِبَل كبير الإحصائيين أو الوحدة المختصة في المكاتب الإحصائية الوطنية وذلك برسائل

إلى المحرر، وهي رسائل يتعين في العديد من البلدان أن تنشرها الصحف المعنية بحكم القانون، أو في إطار مؤتمرات صحفية أو في نشرات صحفية.

٤١ - وأفادت المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا أنها تتصل مباشرة بالوكالات الحكومية الأخرى (المصرف المركزي مثلا)، وبالمنظمات الدولية والجامعات حين تكون تلك الجهات مصدر تفسير البيانات تفسيرا خاطئا. ومع أن معظم المكاتب الإحصائية الوطنية أفادت بأنها لا تعلق إلا على التفسيرات الخاطئة للإحصاءات الصادرة عنها وعلى إساءة استعمالها، فإن بعض المكاتب ذكرت أنها تعلق على البيانات المنشورة من قبل المنظمات الخاصة أو المنظمات الحكومية الأخرى أو المنظمات الدولية، وذلك على الرغم من أن التعليقات تُقدّم في معظم الحالات على سبيل إيضاح سبب اختلاف الأرقام المنشورة باختلاف الجهات التي تعد البيانات. ومن الأمثلة البارزة التي يستشهد بها في هذا الباب البيانات المتعلقة بالفقر. وهناك أمثلة أخرى على إدلاء المكاتب الإحصائية الوطنية بتعليقات عن التفسير الخاطئ للبيانات أو إساءة استعمالها، هي: معدل التضخم/الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (اتخاذ اليورو عملة أوروبية وحيدة)، والحسابات الوطنية/الناتج المحلي الإجمالي، والبيانات المتعلقة بالبطالة، والدخل، والتجارة الخارجية، وتقديرات عدد السكان والعمر المتوقع. وقد أفادت ٧ مكاتب إحصائية وطنية، تنتمي ٦ منها إلى بلدان نامية، بأنها لا يحق لها التعليق على التفسير الخاطئ لبياناتها.

هل يضطلع المكتب الإحصائي الوطني بأنشطة لتثقيف المستعملين ، بما في ذلك وسائط الإعلام؟

٤٢ - تنفذ الأنشطة المتعلقة بتثقيف المستعملين من أجل ''تحسين المعارف الإحصائية'' للمستعملين الرئيسيين مثل وسائط الإعلام ولمنع التفسير الخاطئ للبيانات تبعا لذلك. ويتبيَّن من الدراسة الاستقصائية، أن ٨٠ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية تنفذ أنشطة لتثقيف المستعملين، وبعضها يفعل ذلك بصورة منتظمة ومكثفة بحيث يصل عدد الدورات التدريبية التي تنظمها إلى ٣٠ دورة سنويا، في حين أن العديد من المكاتب الأخرى تقوم بأنشطة من هذا القبيل بصورة أكثر كثافة قبل التعدادات والدراسات الاستقصائية الكبرى أو بعد اعتماد تغيير كبير في المنهجية. ومن جهة أخرى، أفادت بلدان أخرى أنها تنفذ أنشطة من هذا القبيل بصورة غير منتظمة. غير أنه يبدو أن معظم البلدان تعتبر تثقيف المستعملين جزءا من استراتيجية واسعة النطاق في مجال العلاقات العامة يراد بها ''زيادة إدراك عامة الجمهور لأهمية الإحصاءات''. ومن هذا المنظور، حددت المكاتب الإحصائية الوطنية العديد من الجماعات المختلفة واستهدفتها، ومن ضمنها ما يلي:

- الحكومات، أي موظفو الوزارات و ''مساعدو المشرعين''؛
- وسائط الإعلام: وسائط الإعلام المكتوبة والإذاعة والتلفزيون؛
- أوساط الأعمال؛
- المنظمات غير الحكومية؛
- النقابات؛
- الأوساط الأكاديمية (الأساتذة والطلاب) وطلاب المدارس الثانوية؛
- مستعملو البيانات الجزئية المجهولة المصدر المتعلقة بعمليات التعداد؛
- عامة الجمهور.

٤٣ - ومن أمثلة الأنشطة التي أفادت مختلف المكاتب الوطنية الإحصائية بأنها نفذتها ما يلي:

- (إعادة) تصميم المنشورات لجعلها أيسر استعمالا؛
- المنشورات والكتيبات التي تركز على جماعات المستعملين، مثل ''الإحصاءات ووسائط الإعلام''؛
- الحلقات الدراسية، التي تركز جزئيا على جماعات معينة من المستعملين (وسائط الإعلام، مستعملو البيانات الجزئية)؛
- صفحات الاستقبال الميسرة الاستعمال على الإنترنت والدورات التدريبية عن كيفية الاهتداء إلى البيانات في الموقع الشبكي (أفاد أحد البلدان أنه أفرد صفحة استقبال خاصة للأطفال)؛
- المؤتمرات والنشرات الصحفية، التي ترد فيها أسماء وأرقام يتصل بها من يرغب في الحصول على مساعدة في تفسير الإحصاءات.
- المشاركة في المؤتمرات السنوية لجماعات المستعملين، ومعارض الكتب، وغيرها من الأحداث المناسبة:
- أو الدعوات المفتوحة للجميع؛
- أو دائرة خدمة الزوار/الوحدة الخاصة لتثقيف المستعملين؛
- أو حملات للتوعية، مثل ''يوم/أسبوع/شهر الإحصاءات الوطنية''؛

- أو أحداث مثل ''المسابقة الوطنية حول الإحصاءات البيانية'' أو ''مسابقة لامتحان المعلومات الإحصائية''، التي تعتبرها المكاتب الإحصائية الوطنية أدوات مفيدة.

٤٤ - ويتضح من القائمة الواردة أعلاه أن تثقيف المستعملين والسعي للتعرف على مدى رضاهم عن نوعية الإحصاءات (وهو موضوع داخل في إطار المبدأ ١) مرتبطان ارتباطا واضحا وينطوي تنفيذهما على أنشطة مماثلة.

٤٥ - والمكاتب الإحصائية الوطنية التي لا تسعى سعيا حثيثا إلى تثقيف المستعملين تفيد جميعها تقريبا بأن السبب الرئيسي في ذلك هو الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية. وفي بعض الحالات، تفيد المكاتب بأن تلك المشاكل تصحبها ''ثقافة إحصائية ضحلة في البلد''. وتنتمي معظم المكاتب الإحصائية الوطنية التي تفيد بأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتثقيف المستعملين إلى بلدان نامية.

هاء - المبدأ ٥: مصادر الإحصاءات الرسمية

''يمكن استقاء البيانات للأغراض الإحصائية من جميع أنواع المصادر، سواء كانت دراسات استقصائية إحصائية أو سجلات إدارية. ويتعين على الوكالات الإحصائية اختيار المصدر مع مراعاة النوعية، والتقيُّد بالمواعيد، والتكاليف، والعبء المُلقى على عاتق المجيبين''.

١ - مقدمة

٤٦ - ينبغي أن تكون المكاتب الإحصائية فعالة من حيث التكلفة، وأن تختار الأفضل من حيث المفاهيم، والمصادر (بما فيها السجلات الإدارية) والأساليب، وذلك عن طريق إيجاد توازن بين النوعية، والتقيُّد بالمواعيد، والتكاليف، والعبء الملقى على عاتق المجيبين. ولذلك، يتعين على الوكالات الأخذ بسياسات ترمي إلى الحد من عبء الإجابة كما يتعين عليها تنفيذ برامج لمراقبة النوعية تكفل تحقيق الجودة والتقيد بالمواعيد اللذين هما شرطان يتطلبهما استعمال إحصاءات تلك الوكالات.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

هل في إمكان المكتب الإحصائي الوطني الحصول على البيانات الإدارية؟

٤٧ - يبدو إلى حد ما أن هذا هو الحال في جميع البلدان تقريبا، وإن تكن اختلافات عديدة من حيث نطاق وشروط إمكانية الحصول على تلك البيانات. ففي عدة بلدان، ينص القانون المتعلق بالإحصاءات على الحق في الحصول على البيانات الإدارية وشروط الحصول عليها. وتلاحظ بعض البلدان أن الوزارات، وليس المكتب الإحصائي الوطني، هي التي تعد

الإحصاءات استنادا إلى البيانات الإدارية. وتوضح الأمثلة القطرية التالية بعض السياسات والمسائل المتصلة باستخدام البيانات الإدارية في الأغراض الإحصائية:

- وفقا للقانون يتعين تقديم البيانات المستمدة من جميع السجلات الإدارية إلى المكتب الإحصائي الوطني؛
- إمكانية الحصول على البيانات الإدارية مكفولة بالنسبة إلى الإحصاءات الاقتصادية. أما بالنسبة لبعض الإحصاءات الاجتماعية، فإن إمكانية الحصول على بيانات عدة وزارات غير مكفولة بسبب وجود قيود قانونية؛
- ينص القانون المتعلق بالإحصاءات على أن جمع البيانات للأغراض الإحصائية يستند، في المقام الأول، إلى البيانات التي تجمع في سياقات أخرى''؛
- يوجد حكم يتعلق باستعمال البيانات الإدارية، غير أن هناك مشكلة فيما يتعلق بالحصول فعلا على بيانات من السلطات الضريبية؛ والبيانات الإدارية ليست على درجة كبيرة من التطور؛
- يمكن الحصول على البيانات، غير أن ذلك لا يتم بشكل آلي؛
- إمكانية الحصول على البيانات لا تتسم بالانتظام، ولكنها تكفل استنادا إلى إبرام اتفاقات متبادلة حين تلبي بيانات إدارية معينة حاجة من الحاجات الإحصائية.

هل يعمل المكتب الإحصائي الوطني بانتظام على تحسين التقيد بالمواعيد؟

٤٨ - أبلغ أكثر من ٩٠ في المائة من المجيبين أن تلك هي الحال. ومن التدابير المتخذة لتحسين التقيد بالمواعيد ما يلي:

- عقد اجتماعات متكررة مع مقدمي البيانات، وبخاصة منهم الدوائر الحكومية الأخرى، وتحديد مواعيد نهائية لتقديم البيانات؛
- إصدار بيانات أولية بالاستناد إلى ردود جزئية وإلى بيانات ليست مصدقة بالكامل؛
- تحسين الإجراءات الشاملة واستعمال تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك جمع البيانات بالاستناد إلى الموقع على الشبكة، الأمر الذي يزيد من التقيد بالمواعيد.

٤٩ - وقد ذُكرت أمثلة نجاح عديدة، منها ما يلي:

- تحسن التقيد بالمواعيد في إحصاءات التجزئة الشهرية بمقدار ٤ أسابيع خلال السنوات العشر الأخيرة؛

- استخدام ''المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب'' في بعض الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أدى إلى خفض الوقت اللازم لتجهيز البيانات؛
- الزمن المنصرم قبل إصدار البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية الوطنية الكبيرة النطاق انخفض من مدة قدرها ١٢ إلى ١٤ شهرا بعد إنجاز الدراسة الاستقصائية إلى مدة تقل عن ٦ أشهر.

هل يعمل المكتب الإحصائي الوطني بانتظام على خفض عبء الإبلاغ الواقع على كاهل المجيبين؟

٥٠ - أبلغ ٨٦ في المائة من البلدان بأنها عملت بانتظام على خفض عبء الإبلاغ الواقع على كاهل المجيبين. وذكر أحد البلدان أن القانون الإحصائي يقضي بأن: تجمع البيانات بطريقة اقتصادية لا تسبب للمجيبين إلا أقل ما يمكن من الانزعاج والتكاليف؛ وفيما يلي أمثلة محددة على السياسات والممارسات:

- تبسيط الاستبيانات، بما في ذلك جعلها أقصر وأقل تفصيلا؛
- إجراء دراسات استقصائية متكاملة؛
- أخذ عينات بالتناوب لأغراض الدراسات الاستقصائية السنوية؛
- استخدام البيانات الإدارية.

٥١ - وفيما يلي أمثلة ناجحة على ذلك:

- استخدام مجموعة من المبادرات، بما في ذلك استخدام البيانات الإدارية، أسفر عن خفض التكاليف المفروضة على الأعمال التجارية الصغيرة خلال السنوات السبع الأخيرة بمقدار ٤٠ في المائة؛
- يتوقع أن يؤدي استخدام بيانات الضرائب إلى خفض عدد الأعمال التجارية المشمولة بالدراسة الاستقصائية الشهرية المستكملة لإطار الأعمال التجارية بحوالي ٢ ٠٠٠ في الشهر؛ أي خفضه بمقدار ٤٠ في المائة.

هل لدى المكتب الإحصائي الوطني برنامج إدارة للجودة من أجل نواتجه الإحصائية؟

٥٢ - رَدَّ ٦٣ في المائة من البلدان على هذا السؤال بالإيجاب. بيد أنه يتضح من المعلومات المحددة المقدمة لتوضيح ما يجري اتخاذه أن العنوان ''برنامج إدارة الجودة'' يشمل نُهُجا مختلفة كثيرة ترمي إلى تحسين الجودة الإحصائية، وذلك من الإجراءات البسيطة نسبيا والتدابير

المخصصة إلى الاستراتيجيات المتعددة السنوات والواسعة النطاق الأكثر تعقيدا. وفيما يلي بعض التفاصيل المقدمة في هذا الشأن:

- تخضع جميع النواتج الإحصائية الوطنية الرئيسية إلى برنامج دائر لاستعراض الجودة مدته خمس سنوات وتُشرك فيه خبرات خارجية؛
- توجد لجنة تحرير تدقق وتحرر جميع المنشورات قبل إصدارها؛
- تم إنشاء لجنة منهجية مركزية جديدة لوضع مبادئ توجيهية إحصائية والتوصية بممارسات؛
- منحت شهادة 9002 الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) لبرنامج إحصاءات الأسعار؛ وهناك ثلاثة نواتج أخرى بصدد التقدم بطلبات للحصول على هذه الشهادة؛
- تستند إدارة الجودة إلى نُظُم نوعية مثل ''المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة'' EFQM و ''إدارة الجودة الكاملة'' TQM.

٥٣ - وقد أبلغ الكثير من البلدان التي أجابت بأنها ليس لديها برنامج لإدارة الجودة أن لديها، مع ذلك، نظما مختلفة لضمان الجودة. وذكرت بعض البلدان أنها تنظر في إنشاء برنامج رسمي في المستقبل القريب. كما ذكر بعضها أهمية تدريب الموظفين في هذا السياق.

واو - المبدأ ٦: السرية

''المقصود بالبيانات الفردية التي تجمعها الوكالات الإحصائية من أجل إعداد الإحصاءات، سواء أكانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أم قانونيين، أن تكون بيانات سرية للغاية وألا تستخدم لغير الأغراض الإحصائية''.

١ - مقدمة

٥٤ - تعتمد الإحصاءات الرسمية الموثوقة على تعاون الجمهور ونيته الصادقة في تقديم المعلومات الدقيقة المطلوبة في الدراسات الاستقصائية وتقديمها في حينها. وللحفاظ على هذا التعاون وهذه النية الصادقة تُحمى سرية المعلومات المقدمة من المجيبين. ومن الجوانب الرئيسية لحماية السرية كفالة صون المعلومات، وتجنب الكشف عن المعلومات التي يمكن أن يعرف مصدرها وإتاحة الوصول إلى البيانات الجزئية المجهولة المصدر لأغراض غير إحصائية، مثل الأبحاث الإحصائية.

٥٥ - وبموجب هذا المبدأ، من المهم التمييز بوضوح بين الأمرين التاليين:

(أ) الكشف عن البيانات الفردية التي يمكن معرفة مصدرها؛

(ب) إتاحة الوصول إلى البيانات الجزئية المستمدة من الإحصاءات الرسمية: عن طريق إتاحة الردود الفردية التي لا يمكن التعرف على مصدرها، أي المعلومات الفردية المجهولة المصدر (غير المجمعة).

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

ما هو مدى تطور الممارسات الرامية إلى منع إفشاء البيانات الفردية؟

٥٦ - يستدل من هذه الدراسة الاستقصائية، أن حماية السرية تشكل جزءا من المناخ الثقافي في الوكالات الإحصائية في جميع البلدان تقريبا، وهي، بهذه الصفة، لا يُنظر إليها على أنها التزام قانوني فحسب، بل أيضا على أنها ''وسيلة قيمة لكفالة توفر بيانات إحصائية عالية الجودة''. ولذا، تسعى بلدان كثيرة باستمرار إلى تحسين حماية الحرمة الشخصية والسرية من خلال تحسين القوانين وإجراءات العمل والاستعانة بالتطورات التكنولوجية.

٥٧ - ورغم هذا، فقد ردَّ ٧٧ في المائة من البلدان بأن الممارسات الرامية إلى منع إفشاء البيانات الفردية هي على درجة عالية من التطور (لا تفشى قط أي بيانات فردية)، كما رد ٢١ في المائة من البلدان بأن هذه الممارسات متطورة (لا تفشى البيانات الفردية في العادة ولكن كانت هناك استثناءات). وقدر ٢ في المائة من المجيبين أن هذه الممارسات غير متطورة في بلدانهم.

٥٨ - والممارسات المعمول بها لضمان عدم إفشاء البيانات الفردية متباينة. وكانت الآليات الرئيسية التي ورد ذكرها ما يلي:

- خلال جمع المعلومات وتجهيز البيانات:
- عدم إدخال الأسماء الفردية للأشخاص أو المؤسسات في قواعد البيانات؛
- وجود إجراءات لمراقبة نقل ملفات البيانات التي يمكن معرفة مصدرها حتى داخل المكتب الإحصائي؛
- لنشر البيانات التجميعية:
- كتم المعلومات إذا كان عدد المجيبين يسمح بإفشاء البيانات بسهولة؛
- استعمال برامج حاسوبية معتمدة (مثل برنامج آرغوس ''Argus'') للتحقق من عدم إفشاء التبويبات والبيانات الجزئية، وذلك إلى جانب برامج حاسوبية خاصة أخرى؛

- إجراء استعراض (على يد موظفين مأذونين) لجميع البيانات المعدة للنشر لمعرفة أي إفشاء غير مباشر محتمل؛
- عند إصدار البيانات الفردية:
- بالنسبة للبيانات الفردية التي يمكن التعرف على مصدرها: طلب إذن صريح من الفرد أو الشركة المعنيين؛
- فحص جميع الطلبات المقدمة لإتاحة إمكانية الاطلاع على بيانات سرية من قبل لجنة إفشاء إحصائي في المكتب الإحصائي الوطني، وفي بعض البلدان من قبل سلطة حماية البيانات؛
- عدم إصدار بيانات فردية إلا كبيانات جزئية مجهولة المصدر لأغراض البحث؛
- تدابير أمنية عامة داخل المكتب:
- تقييد الوصول إلى مكان العمل وإلى قواعد البيانات، مع تأمين الوصول إلى الحواسيب الفردية والوحدات الطرفية بواسطة كلمة سر وبطاقة هوية معا؛
- مراعاة أخلاق المهنة و/أو الأنظمة الداخلية، بما في ذلك ''أداء القسم'' عند تولي الوظيفة.

٥٩ - وأبلغت بعض البلدان عن مناسبات أفشيت فيها بيانات فردية أو استخدمت لأغراض غير إحصائية. ويمكن تصنيف هذه الوقائع على النحو التالي:

(أ) إصدار بيانات فردية بحسب ما يقضي به القانون أو تقضي به الأنظمة أو بحسب أي إذن آخر؛

(ب) وإصدار بيانات فردية خلافا للقانون والأنظمة الأخرى.

٦٠ - وفي حين أن معظم البلدان أبلغت إما أنها لم تصدر قط بيانات فردية يمكن معرفة مصدرها أو أن مثل هذا الإصدار قد تم في حالات استثنائية نادرة، فإن ظروف وإجراءات الإذن بالإصدار شرحت على النحو التالي:

- في جميع الحالات التي يوافق فيها الفرد المقدم للبيانات على استعمالها لأغراض أخرى؛
- لدى استعمال البيانات الفردية كبينة في المحاكم؛

- للكيانات الحكومية التي تتراوح ما بين المؤسسات الاتحادية، كهيئات جباية الضرائب، وبين ممثلي الدولة والمحاكم والسلطات المحلية حق قانوني في الحصول على البيانات الفردية التي يمكن معرفة مصدرها؛
- البيانات التي تسمح بتحديد هوية المجيبين يمكن إحالتها بدون موافقتهم لأغراض البحث العلمي، عملا بإجراءات تقررها الحكومة؛
- يمكن إفشاء البيانات الفردية في حالات الطوارئ، مثل نشوء أزمة صحية عامة؛
- يمكن إفشاء البيانات الفردية في بعض الحالات بموافقة المجلس الإحصائي الأعلى. بيد أنه ليس من الممكن الكشف عن البيانات الفردية المتصلة بالأسر أو الأفراد.

٦١ - وأوردت على الوجه التالي أمثلة على الإصدار المأذون به للبيانات الفردية التي يمكن معرفة مصدرها:

- استغلال بيانات تعداد السكان من أجل وضع سجل بأسماء المصوتين. وتم رفع السرية بمرسوم رئاسي أذِن بذلك؛
- ”المناسبة الوحيدة المعروفة كانت عندما نشأت مشكلة صحية خطيرة عامة في جميع أرجاء أوروبا. وكان الأمر يتعلق باستيراد لحوم البقر وعلف الحيوانات من بلد معين“.

٦٢ - ومن ناحية أخرى، أبلغ بلد واحد أن أكثر من ٢٠ جهازا من أجهزة الدولة تتمتع قانونا بالحق في طلب وتلقي معلومات يمكن معرفة مصدرها.

٦٣ - وأوردت على الوجه التالي أمثلة على الإصدار غير المأذون به للبيانات الفردية التي يمكن معرفة مصدرها:

- وجدت في الماضي حالات تمت فيها مبادلة البيانات بمبالغ نقدية، وذلك على سبيل استكمال المرتبات المنخفضة؛
- وكان هناك حالات نادرة سرقت فيها البيانات.

٦٤ - وأورد المجيبون نقاطا أخرى هي:

- القواعد والإجراءات هي بوجه عام أشد صرامة إزاء تأمين السرية للأفراد والأسر منها إلى تأمينها للمؤسسات؛

- كما ذكر الكثير من المجيبين أن انتهاك أحكام السرية قد يؤدي إلى فرض عقوبات، تتراوح من الغرامات إلى إنهاء العمل/العقد إلى السجن.

ما هي الممارسة التي تتبعونها في منح إمكانية الاطلاع على البيانات الجزئية المستمدة من الإحصاءات الرسمية لأغراض إحصائية (للباحثين مثلا)؟

٦٥ - في حين أن هذه المسألة هي قيد النقاش في بلدان كثيرة، أبلغت بلدان أخرى كثيرة أنها قدمت ملفات تحتوي على بيانات جزئية مجهولة المصدر لأغراض غير إحصائية، وذلك من أجل الأبحاث في أغلب الحالات. وقرار القيام بذلك تتخذه هيئات مختلفة. وفيما يلي أمثلة أوردها المجيبون.

- تقديم البيانات الجزئية منصوص عليه في القانون؛
- يتم تكليف لجنة أو مجلس وطني أو مجلس استشاري داخلي بالبت في طلبات إفشاء البيانات؛
- في حالات قليلة، يتمتع بهذه السلطة المدير العام للإحصاءات؛
- في حالة واحدة، يتخذ هذه القرارات الوزير المسؤول عن الإحصاءات.

٦٦ - ومتى ما اتخذ القرار، تمنح إمكانية الاطلاع على البيانات الجزئية على النحو التالي:

- كملف لاستعمال الجمهور متاح للجميع؛
- أو كبيانات جزئية تخضع لعقد، فلا تتاح إلا للمستعمل المتقدم بالطلب.

٦٧ - وتم تحديد الوسائل الرئيسية لإتاحة البيانات على النحو التالي:

- إمكانية الاطلاع عليها عن طريق الإنترنت (وذلك بالنسبة لملفات استعمال الجمهور عادة)؛
- إرسال ملف البيانات المجهولة المصدر بالبريد الإلكتروني أو غيره من الوسائل الإلكترونية؛
- وعن طريق مرافق تتيح إمكانية الاطلاع على البيانات عن بُعد وتجهيز البيانات عن بُعد تجهيزا خاضعا للضبط.
- عن طريق مرفق على موقع شبكي يتيح إمكانية الاطلاع الخاضع لضبط مشدد، (وهو يُمنح عادة لباحثين محددين بعد تمحيص شديد، وبموجب اتفاقات مكتوبة وفرض غرامات باهظة في حال حدوث أي إفشاء).

٦٨ - وفيما يلي أحكام وترتيبات أخرى تُستخدم عند منح إمكانية الاطلاع على بيانات جزئية:

- بالنسبة للمكاتب الإحصائية التي تتوفر فيها أكثر من طريقة واحدة لإتاحة إمكانية الاطلاع، يقوم استشاري باختيار الطريقة التي يمنح حق الاستعانة بها بالنسبة لأي حالة معينة وذلك بالاستناد إلى أهمية مشروع البحث؛
- استخدام إجراء لترخيص أو تسجيل الباحث بغية منحه إمكانية الاطلاع على بيانات سرية؛
- إذا أريد السماح للباحثين بالاطلاع على بيانات، ينبغي أن يكون لديهم مشروع معتمد، وأن يحصلوا على تصريح أمني، وأن يوقعوا على اتفاق مع القسم على الحفاظ على سرية البيانات؛
- تُتخذ القرارات على أساس كل حالة على حدة؛
- يُلزم الباحثون بمشاركة المكتب الإحصائي الوطني ما يخلصون إليه من نتائج أو يشجعون على ذلك.

زاي - المبدأ ٧: القوانين

''تكفل علنية القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية''

١ - مقدمة

٦٩ - التزام جانب الصراحة في إنتاج الإحصاءات الرسمية أهميتها من حيث المحافظة على الثقة بالوكالات الإحصائية والبيانات التي تنتجها وعلى مصداقية تلك الوكالات والبيانات. ويخضع إنتاج الإحصاءات في كثير من البلدان لتشريعات إحصائية تنص على سلطات واختصاصات الوكالة الإحصائية، بما في ذلك مركزها داخل الإدارة الوطنية فضلا عن واجباتها، كإصدار نتائج عمليات جمع البيانات وحماية سرية المعلومات المستقاة من المجيبين على الاستبيانات (انظر أيضا المبدأ ٦).

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية
هل لديكم قانون إحصائي عام؟

٧٠ - شدد الكثير من البلدان على أهمية وجود أساس قانوني للإحصاءات الرسمية، وعلى الحاجة المستمرة لتحديث هذا الأساس. وقد أبلغت الكثير من البلدان أن قوانينها الإحصائية هي قيد التنقيح أو أعربت عن الحاجة إلى إجراء هذا التنقيح. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الكثير من المجيبين على أهمية إتاحة هذه الوثائق القانونية للجمهور.

٧١ - ولدى أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان المجيبة قانون إحصائي عام ينص على السلطات والقواعد التي يعمل بموجبها المكتب الإحصائي الوطني.

٧٢ - وتنظم القوانين الإحصائية العامة، في جملة أمور، المسائل التالية:

- تنظيم نظام الإحصاءات الوطني ككل؛
- وظائف وحقوق ومسؤوليات الكيانات الإحصائية، وبخاصة منها المكتب الإحصائي الوطني، ضمن نظام لامركزي.

٧٣ - والقوانين الإحصائية تحدد أو تنظم ما يلي بمزيد من التفصيل:

- تغطية الأنشطة الإحصائية؛
- استقلال المكتب الإحصائي الوطني ومركز كبير الخبراء الإخصائيين؛
- العلاقة بين المكتب الإحصائي الوطني وبين المجيبين، ولا سيما التزامهم بتوفير المعلومات، وحماية السرية في نفس الوقت من جانب المكتب الإحصائي الوطني، فضلا عن الجزاءات على عدم الامتثال في كلتا الحالتين؛
- إتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات الإدارية؛
- أساليب النشر ومبادئ تعميم البيانات.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، ففي بعض الحالات يؤكد القانون أيضا ما يلي:

- ”حق المواطنين في الحصول على إحصاءات رسمية“؛
- توفير بيانات جزئية غفل لغرض البحث؛
- إنشاء مجلس استشاري والوظائف المسندة إليه؛
- التعاون الإحصائي الدولي؛

- الالتزام بتقليل أعباء الإبلاغ إلى حدها الأدنى، وذلك عن طريق آليات التنسيق ضمن النظام الإحصائي؛
- التنسيق ضمن النظام الإحصائي بالبلد.

٧٥ - ذكرت بعض البلدان أن قانونها الإحصائي قديم جدا ومفرط في عموميته، وأعربت عن ضرورة تحديثه.

٧٦ - وفي البلدان التي لا يوجد لديها قانون إحصائي عام، تخضع أغلبية النظم الإحصائية المعنية لمراسيم وأوامر وأنظمة حكومية أو لـ ''مجموعة من الأحكام التشريعية المنفصلة''، كما هو الحال في بلدين من البلدان المتقدمة النمو.

بوجه عام، هل يلزم القانون المجيبين بالإجابة على الاستفسارات الإحصائية الصادرة عن المكتب الإحصائي الوطني؟

٧٧ - في كثير من البلدان، ينص القانون الذي ينظم الإحصاءات الرسمية، على التزام الأشخاص الطبيعيين والقانونيين بتزويد المكاتب الإحصائية الوطنية مجانا بمعلومات إحصائية كاملة ودقيقة وموثوقة في حينها. وفي الواقع، أبلغ ما مجموعه ٧٠ مكتبا إحصائيا وطنيا (٦٤ في المائة) أن على المجيبين ''دائما'' أن يردوا على الدراسات الاستقصائية الرسمية. وأبلغ ٣٢ مكتبا إحصائيا وطنيا (٢٩ في المائة) أن على المجيبين ''في كثير من الأحيان'' أن يردوا على الاستبيانات الإحصائية، كما أبلغت ٧ مكاتب (٦ في المائة) على أن تلك هي الحال ''أحيانا''. وأبلغ بلد واحد أيضا عن أن تلك لم تكن هي الحال ''أبدا''.

٧٨ - وفي معظم البلدان، ينص القانون الإحصائي العام على كل من المشاركة الإلزامية وغير الإلزامية للمجيبين، إما:

- بأن تحدد في القانون الإحصائي العام، أو فيما تصدره الهيئة التشريعية أو الحكومة من الأحكام القانونية الأخرى التي تأمر بإجراء إحصاءات معينة؛
- أو يترك المكتب الإحصائي الوطني أمر البت في إلزامية الاستقصاء، على أساس كل حالة على حدة.

٧٩ - وتنوع الأسس التي يقوم عليها التمييز بين المشاركة الإلزامية وغير الإلزامية في الاستقصاءات الإحصائية:

- حددت بعض البلدان ''برنامج الإحصاءات الوطني''، والمشاركة في الاستقصاءات الإحصائية التي تشكل جزءا من هذه المجموعة الأساسية هي مشاركة إلزامية، في حين أن المشاركة في أي دراسة استقصائية إضافية هي مشاركة طوعية.
- وتميز بلدان أخرى بين الدراسات الاستقصائية للشركات والمؤسسات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ والمشاركة في الأولى إلزامية عادة، في حين أن المشاركة في الثانية طوعية.

٨٠ - ويبدو أن المشاركة في التعداد القطري للسكان والمساكن، هي مشاركة إلزامية في كل بلد تقريبا، وذلك برغم أن بعض المكاتب الإحصائية الوطنية تذكر تحديدا أن المشاركة في أي استقصاء يشمل إما الحياة الخاصة للشخص (مثل الصحة الشخصية والآراء السياسية) أو منظمة أو مؤسسة أخرى هي مشاركة طوعية.

٨١ - ورغم الإلزام المفروض في كثير من البلدان، والجزاءات المنصوص عليها عادة (ولكن ليس دوما) في القانون، فإن الكثير من المكاتب الإحصائية الوطنية ''تحصل في أغلب الأحيان على المعلومات عن طريق 'الطلبات'''، و ''لا تقوم بإنفاذ الأحكام القانونية ذات الصلة في قانونها إلا بعد استنفاد كل وسيلة أخرى ''.... ومع ذلك، أفادت بعض المكاتب أنها تلاحق عدم الإجابة أو تقديم معلومات مضللة ملاحقة صارمة، بما في ذلك إشراك الشرطة في هذا الأمر.

في معرض إجراء دراسة استقصائية إحصائية، هل يتم إبلاغ المجيبين بطبيعة الدراسة الاستقصائية وبحقوقهم؟

٨٢ - أفادت ٩٨ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية أنها تقوم بإبلاغ المجيبين بطبيعة الدراسة الاستقصائية وبحقوقهم. وهي تفعل ذلك بطرق مختلفة وفقا للأعراف والقوانين على السواء:

- يتم عادة شن حملات توعية قبل الاطلاع بعمليات التعداد والدراسات الاستقصائية الكبيرة. وتستعين هذه الحملات عادة بجميع وسائط الإعلام، ولا سيما منها الإذاعة والتلفزيون والصحف، فضلا عن توزيع الوريقات؛
- في المقابلات الشخصية والهاتفية، يقوم الذين يتولون إجراء المقابلات بتقديم أنفسهم وشرح طبيعة الدراسة الاستقصائية فضلا عن تبيان واجبات المجيبين وحقوقهم؛

- في معظم البلدان تقريبا، تتضمن الاستبيانات المرسلة بالبريد إلى المجيبين نصا إيضاحيا في الصفحة الأولى يشرح الدراسة الاستقصائية ويبين واجبات المجيب وحقوقه، ويكون مصحوبا عادة بـ ''رسالة إلى المجيبين''؛
- بالإضافة إلى ذلك، يتم عادة إرسال رسائل بريدية مسبقا لإعلان الزيارة أو المكالمة التي سيقوم بها الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة أو إعلان إرسال الاستبيان، ولا سيما عندما يشارك المجيب في دراسة استقصائية لأول مرة؛
- وتنشر العديد من البلدان أيضا معلومات بشأن حقوق وواجبات المجيبين على مواقعها الشبكية؛
- يزود المجيبون برقم هاتف الشخص المسؤول عن إجراء دراسة استقصائية معينة كما يمكن للمجيبين الاتصال لطرح الأسئلة أو تقديم التعليقات بشأن الدراسة الاستقصائية.

٨٣ - ويفاد أن المعلومات المقدمة عن طريق أي من الوسائل المذكورة أعلاه تتعلق عموما بطبيعة الدراسة الاستقصائية، وكذلك بحقوق وواجبات المجيبين ويمكن تحديدها على النحو التالي:

- شرح الأهداف والأغراض والطرق وغيرها من السمات الرئيسية الأخرى للدراسة الاستقصائية؛
- إدراج وصف للأسلوب الذي تم به أو للطريقة التي تم بها اختيار المجيب كمشارك في الدراسة الاستقصائية؛
- تقديم معلومات عما إذا كانت المشاركة في الدراسة الاستقصائية مشاركة إلزامية أو طوعية؛
- ضمان سرية المعلومات التي يقدمها المجيب؛
- شرح العواقب المترتبة على عدم الإجابة أو تقديم معلومات كاذبة؛
- عند الاقتضاء، تقديم المؤسسة أو المنظمة التي يتم إجراء الدراسة الاستقصائية بالنيابة عنها.

أي شخص أو مكتب في الحكومة يكون رئيس المكتب الإحصائي الوطني مسؤولا أمامه؟

٨٤ - إن مركز المكتب الإحصائي الوطني لدى الحكومة يشكل جزءا هاما من البيئة القانونية التي يعمل فيها. ويتفاوت ذلك المركز كما تتفاوت أحكام مسؤولية رئيس المكتب تفاوتا كبيرا. وفيما يلي أهم الكيانات التي تكون المكاتب الإحصائية الوطنية مسؤولة أمامها:

- (نائب/وكيل) رئيس الوزراء أو رئيس الدولة؛
- مجلس الوزراء؛
- الوزارة المسؤولة بالتخطيط و/أو التنمية؛
- الوزارة المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والصناعة و/أو التجارة؛
- الوزارة المسؤولة عن الشؤون المالية؛
- وزارة الإحصاء؛
- وزارة الداخلية؛
- الوزارة المسؤولة عن الإعلام والاتصالات؛
- البرلمان مباشرة؛
- اللجنة المعنية/المجلس المعني/ الهيئة المعنية بالتخطيط و/أو التنمية؛
- مجلس الإحصاء؛
- وزارات مختلفة باختلاف الموضوع المعني.

٨٥ - والترتيبات المذكورة أعلاه لا تتفاوت فقط من حيث مركز المكتب الإحصائي الوطني ضمن هيكل الحكومة الإجمالي، بل أيضا من حيث مدى قوة علاقته بـ ''الهيئة الرئيسية''. وبينما تتمتع بعض المكاتب الإحصائية الوطنية بدرجة عالية من الاستقلال الإداري؛ فإن بعض المكاتب الأخرى هي في الواقع جزء من وزارة. ويختلف كذلك منصب الشخص الذي يكون المكتب الإحصائي الوطني مسؤولا أمامه داخل الوزارة أو غيرها من الهيئات الإشراف اختلافا كبيرا بحيث أنه قد يكون الوزير نفسه أو أمينا دائما في الوزارة أو مديرا عاما أو مدير إحدى الإدارات أو مستشارا.

حاء - المبدأ ٨: التنسيق على المستوى الوطني

''للتنسيق فيما بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أهمية أساسية بالنسبة إلى تحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.''

١ - مقدمة

٨٦ - الإحصاءات الرسمية واسعة النطاق، تنتجها في كثير من الأحيان وكالات حكومية عديدة ومتنوعة في البلد. وعادة ما يكون هناك مكتب إحصائي مركزي أو قومي يصدر القسط الأعظم من الإحصاءات الرسمية، في حين تكون هناك في بعض الأحيان أكثر من وكالة إحصائية تتناول مجالات إحصائية مختلفة. وفي جميع الحالات، فإن أغلب الإحصاءات الرسمية تنتجها إدارات حكومية باعتبارها ناتجا جانبيا من نواتج أنشطتها، وتنتجها أحيانا وحدات إحصائية مستقلة داخل الإدارات.

٨٧ - وبصرف النظر عما يتخذه هذا البلد أو ذاك البلد من ترتيبات ينظم بها إنتاج الإحصاءات الوطنية، فإنه لا بد للأنشطة الاقتصادية من أن تنسق لتفادي ازدواجية العمل، وتخفيف عبء الإبلاغ على المجيبين إلى حده الأدنى، وتسهيل دمج البيانات المستمدة من مختلف المصادر بالاستعانة في ذلك بالمعايير الإحصائية والمشاركة في المبادرات الدولية.

الإجابات الواردة في إطاري الدراسة الاستقصائية

هل في بلدكم منتجون للإحصاءات الرسمية غير المكتب الإحصائي الوطني؟

٨٨ - أبلغت أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان أنه يوجد إلى جانب المكتب الإحصائي الوطني منتجون آخرون للإحصاءات الرسمية برغم أن المكاتب الإحصائية الوطنية هي أكبر منتجي الإحصاءات الرسمية في معظم البلدان. وقد ذكر العديد من البلدان أمثلة لجهات أخرى منتجة للإحصاءات الرسمية تنتج وتنشر الإحصاءات في مجالات اهتمامها هي. وفيما يلي أمثلة أوردها المجيبون:

- الوزارات الفنية؛
- المكاتب الوطنية الفرعية التي تنتج أحيانا إحصاءات خاصة بمناطقها.

٨٩ - وأبلغت البلدان عن وجود علاقات متنوعة بين المكاتب الإحصائية الوطنية وبين الجهات الأخرى التي تنتج الإحصاءات الرسمية من بينها:

- كيانات أخرى يمكنها جمع الإحصاءات شريطة أن يأذن لها بذلك المكتب الإحصائي الوطني؛
- تتولى كل وزارة إنتاج بياناتها في حدود عملها ثم تقدمها إلى المكتب الإحصائي الوطني؛

- يجوز لبعض المؤسسات الاتحادية الأخرى أيضا أن تقوم مقام أجهزة المكتب الإحصائي الوطني؛
- المؤسسات الأخرى ''جهات منتجة هامشية'' مقارنة بالمكتب الإحصائي الوطني، عبارة عن مؤسسات هامشية وعملها مندمج جيدا مع برامج المكتب الإحصائي الوطني؛
- تنتج الكيانات الحكومية الأخرى إحصاءاتها بالاستناد إلى استبيانات ومنهجية المكتب الإحصائي الوطني؛
- حالة واحدة، يوجد مكتب مركزي يتولى تنسيق المنتجين الإحصائيين الآخرين ولكنه لا ينتج بحد ذاته أي إحصاءات؛
- في حالة أخرى، لا يوجد مكتب إحصائي وطني ولكن النظام الإحصائي يتوزع لا مركزيا على مكاتب حكومية. غير أن الإحصائيين العاملين في تلك المكاتب الحكومية يشكلون مصلحة الإحصاء الحكومية.

هل توجد ترتيبات تنظيمية لتنسيق جمع البيانات للأغراض الإحصائية على المستوى الوطني؟

٩٠ - أشار ٨٦ في المائة من المجيبين أن هناك ترتيبات تنظيمية لتنسيق جمع البيانات وتفادي ازدواجية الإحصاءات على المستوى الوطني.

وينفذ التنسيق بطرق مختلفة:

- تنظم التنسيق تشريعات إحصائية وطنية؛
- يدرج التنسيق في الخطة السنوية أو المتعددة السنوات لجمع البيانات.

٩١ - في كثير من الحالات، تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بدور رئيسي في تنسيق جمع البيانات كما تبين ذلك الأمثلة الواردة أدناه:

- جمع البيانات بالاشتراك فيما بين المكتب الإحصائي الوطني والوكالات الأخرى، بما فيها وكالات المقاطعات، يؤدي إلى تفادي الازدواجية؛
- تخضع جميع الاستبيانات لموافقة المكتب الإحصائي الوطني؛
- يقوم المكتب الإحصائي الوطني بدور ''غرفة المقاصة'' بالنسبة إلى أي عملية لجمع البيانات تزمع الاضطلاع بها الوكالات الأخرى؛

- تعقد مذكرات تفاهم واتفاقات بين المكتب الإحصائي الوطني وبين الوكالات الحكومية الأخرى؛
- يتواصل التنسيق بالإبقاء على باب الاتصالات مفتوحا مع المنظمات الأخرى على كل من المستويين الرفيع والتشغيلي.

هل توجد على المستوى الوطني ترتيبات تنظيمية لوضع معايير إحصائية (من مصطلحات وتعاريف وتصنيفات جغرافية وطرق وأطر لأخذ العينات وما إلى ذلك؟

٩٢ - أشار ما يقرب من ٨٠ في المائة من البلدان إلى أن لديها على المستوى الوطني ترتيبات تنظيمية لوضع معايير إحصائية (من مصطلحات وتعاريف وتصنيفات وتصنيفات جغرافية وطرق وأطر لأخذ العينات وما إلى ذلك). وفيما يلي الترتيبات التي ورد ذكرها بالتحديد:

- التشريعات الإحصائية تضع وتحدد المعايير المشتركة، أو تحدد الهيئة المسؤولة؛
- يسند القانون المسؤولية إلى هيئة مركزية هي إما المكتب الإحصائي الوطني أو هيئة أخرى تتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني؛
- تقوم بمهمة التنسيق مجالس أو مكاتب أو لجان إحصائية وطنية؛
- تشكل لجان مشتركة بين المكتب الإحصائي الوطني ووكالات أخرى لإجراء دراسات استقصائية في ميادين موضوعية محددة؛
- لا توجد ترتيبات تنظيمية رسمية، ولكن المكتب الإحصائي الوطني يعمل على إقرار تصنيفات مشتركة وأطر موحدة لأخذ العينات وعناصر معيارية أخرى؛
- توضع المعايير بالتشاور مع منتجي البيانات ومستعمليها.

٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المجيبون ما يلي

- تؤخذ التوصيات الدولية في الحسبان؛
- تبذل جهود خاصة لإجراء دراسات استقصائية جديدة.

طاء - المبدأ ٩: الاستعانة بالمعايير الدولية

”تعزز استعانة الوكالات الإحصاء في كل بلد بالمفاهيم والتصنيفات والطرق الدولية اتساق وفعالية النظم الإحصائية على جميع المستويات الرسمية“

١ - مقدمة

٩٤ - تيسيرا للمقارنات الدولية للإحصاءات، وتحقيقا لفعالية إنتاجها وجودتها، يستعان بقدر الإمكان في إنتاج الإحصاءات الرسمية بالمعايير الدولية للإحصاء (من أطر عمل ومفاهيم وتصنيفات) غير أنه عادة ما يتعين اللجوء إلى تسويات شتى لدى تطبيق المعايير الدولية بما يناسب ظروف واحتياجات المستعملين في كل بلد من البلدان.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

٩٥ - أبلغت ٩٥ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية أن هذا المبدأ ينفذ تنفيذا كاملا أو إلى حد كبير في بلدانها. وهذا ما يتجلى أيضا في الردود على الأسئلة الأكثر تفصيلا كما يتبين ذلك من الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣: تطبيق المعايير الدولية[٦]

	هل تطبقون معايير دولية؟			
الميدان الإحصائي	نعم، على النحو الموصى به	نعم، بعد تكييفها مع الظروف الوطنية	نطبقها على النحو الموصى به وبما يناسب الظروف الوطنية في آن معا	لا، على الإطلاق
إحصاءات المحاسبة القومية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية	٤٢	٦٢	٥	صفر
التعدادات والإحصاءات الديموغرافية	٥٢	٥١	٦	صفر
الإحصاءات الاجتماعية	٣٨	٦٩	٤	صفر

هل تطبقون المعايير الدولية في إحصاءات المحاسبة القومية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية؟

٩٦ - إن تطبيق المعايير الدولية في إحصاءات المحاسبة القومية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية بوجه عام يشمل أطرا مثل نظام الحسابات القومية فضلا عما يرتبط به من المعايير والتصنيفات التي لها هي أيضا تطبيقات أخرى في النظام الإحصائي وفي مجالات أخرى.

٩٧ - ويتضح من الدراسة الاستقصائية الحالية أن من بين الأطر الواسعة يحظى نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣) بأقصى قدر من القبول من حيث أن معظم البلدان أبلغت أنها اعتمدته. وبالنسبة للبلدان الأوروبية، هناك لائحة أوروبية تلزم باعتماد النظام الأوروبي للحسابات (١٩٩٥)؛ غير أنه لما كان هذا النظام يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام

١٩٩٣، فإن اعتماد المعيار الدولي يكاد يعم كل أوروبا. وكحالة استثنائية، هناك عدد من البلدان النامية لا تزال تعمل بالصيغة السابقة لنظام الحسابات القومية (١٩٦٨)، الأمر الذي يدل على رغبتها في الأخذ بالمعايير الدولية، وهناك أيضا بلدان أبلغت أن الجهود جارية للتحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٩٨ - وكثيرا ما تنطوي معايير التصنيف الأساسية على تطبيقات إضافية إحصائية وغير إحصائية تضيف مراعاة متطلبات وطنية كثيرة إلى صياغة تلك المعايير وتنفيذها. بيد أن معظم البلدان تستعين بتصنيفات الأنشطة وتصنيفات المنتجات، وتصنيفات الإنفاق، والتصنيفات المهنية، والتصنيفات الصحية وغيرها من التصنيفات التي إما أن تكون متطابقة مع التصنيفات الدولية الموحدة أو مستمدة من أهمها. وفيما يتعلق ببعض تلك التصنيفات، وبخاصة تصنيفات الأنشطة والمنتجات، ظهرت بينها تصنيفات إقليمية تصلح لما لمجموعات محددة من البلدان من احتياجات أكثر تفصيلا. بيد أن هذه التصنيفات الإقليمية تستند في جميع الحالات تقريبا على المعيار الدولي. وفيما يتعلق بالتصنيفات غير المستمدة مباشرة من التصنيفات الدولية الموحدة، تظل القدرة على تحويل البيانات إلى التصنيفات الدولية الموحدة خاصية محبذة جدا، الأمر الذي يؤكد أهمية دورها المركزي.

هل تطبقون معايير دولية في التعدادات والإحصاءات الديمغرافية؟

٩٩ - ما فتئت الأمم المتحدة منذ السنوات الأولى لنشأتها تصدر سلسلة من التوصيات الدولية بشأن تعدادات السكان والمساكن لمساعدة البلدان على تخطيط وتنفيذ تعدادات محسنة وفعالة من حيث التكلفة، وذلك تحت عنوان مبادئ وتوصيات بشأن تعدادات السكان والمساكن؛ وقد صدرت آخر طبعة منها عام ١٩٩٨.

١٠٠ -وبالنسبة للجولة الحالية من جولات التعداد، أبلغت بلدان عديدة أنها اتبعت هذه التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة أو توصيات أخرى ذات صلة صادرة عن الاتحاد الأوروبي أو المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، استخدمت معظم البلدان التصنيفات الدولية ذات الصلة، مثل تصنيفات الأنشطة والتصنيفات المهنية والتصنيفات الصحية.

١٠١ -وأفاد نصف عدد البلدان تقريبا أنه حاد عن المبادئ الأساسية لأن الظروف الخاصة السائدة داخل البلد اقتضت ذلك؛ وفي هذا السياق، ذكر عدد من البلدان أن السجلات التي استعان بها لجمع البيانات الديمغرافية، وهي سجلات وضعت لأغراض غير إحصائية، لا تستخدم بالضرورة تعاريف تتفق مع المعايير الدولية. ومثال ذلك إبلاغ أحد البلدان

بتكييف تعريف لفظة ''اللاجئ'' ليتواءم مع ظروفه الوطنية. وذكرت أيضا أهمية توثيق ونشر هذا النوع من عمليات التكييف.

هل تطبقون معايير دولية في الإحصاءات الاجتماعية؟

١٠٢ - كما هي الحال في المجالات الأخرى، أفادت بلدان أنها طبقت معايير دولية حيثما وجدت هذه المعايير مع تكييفها مع الظروف الوطنية عند الاقتضاء. وأفاد مجيبون أيضا أنهم اتبعوا التوصيات والمعايير والتصنيفات الدولية في مجالات إحصاءات التعليم (اليونسكو)، وإحصاءات العمل (منظمة العمل الدولية)، وإحصاءات الصحة (منظمة الصحة العالمية)، وإحصاءات الفقر (البنك الدولي). وذكر استخدام السجلات كواحد من أسباب تكييف المعايير الموجودة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر بعض المجيبين أهمية المعايير الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، أمريكا اللاتينية) بينما أشار آخرون إلى انعدام المعايير الدولية في مجالات مثل الإحصاءات الثقافية.

ياء - المبدأ ١٠: التعاون الدولي

''يساهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاء في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان''.

١ - مقدمة

١٠٣ - إن تبادل المعلومات والممارسات، فضلا عن التعاون على التطوير المشترك للمعايير الإحصائية والأنشطة الإحصائية الدولية وما إلى ذلك، يشكل عنصرا أساسيا من عناصر مواصلة تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية وتوسيع نطاقها في جميع البلدان وإنتاجها بمزيد من الفعالية. وبوجه عام، يتيسر هذا التعاون عن طريق أنشطة دولية متعددة تدعمها الوكالات الإحصائية الدولية وغيرها من الوكالات والرابطات المهنية.

١٠٤ - والتعاون التقني، سواء منه المنظم على صعيد ثنائي بين الوكالات أو المنظم بواسطة المنظمات والأنشطة الدولية، له أهميته بالنسبة إلى تطوير نطاق الإحصاءات الرسمية ونوعيتها في البلدان النامية. والبرامج والمؤسسات متاحة أمام خبراء الإحصاء لتلقي التدريب الإحصائي اللازم لإنتاج الإحصاءات الرسمية.

٢ - الإجابات الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية

هل اشترك المكتب الإحصائي الوطني في أي مشاريع من مشاريع التعاون الدولي خلال السنوات الخمس الماضية؟

١٠٥ -أكد ٩٦ في المائة من المجيبين أن مكاتبهم اشتركت في مشاريع للتعاون الدولي خلال السنوات الخمس الماضية. وأشار ٥٥ في المائة منهم إلى أنهم اشتركوا كجهات مستفيدة فقط، وأوضح ١١ في المائة منهم أنهم اشتركوا كجهات مانحة فقط، وأفاد ٢٩ في المائة منهم أنهم اشتركوا كجهات مانحة ومستفيدة في آن معا.

الجدول ٤: نوع المشاركة في مشاريع التعاون الدولي خلال السنوات الخمس الماضية

		كجهة مانحة		المجموع
		نعم	لا	
كجهة مستفيدة	نعم	٣٣ (٢٩ ٪)	٦٢ (٥٥ ٪)	٩٥ (٨٥ ٪)
	لا	١٢ (١١ ٪)	٥ (٤ ٪)	١٧ (١٥ ٪)
المجموع		**٤٥** (٤٠٪)	**٦٧** (٦٠ ٪)	**١١٢** (١٠٠ ٪)

١٠٦ -وفي غالبية البلدان التي شاركت في مشاريع للتعاون التقني الدولي خلال السنوات الخمس الماضية، توجد وحدة خاصة ضمن المكتب الإحصائي الوطني مسؤولة عن تنظيم أنشطة التعاون. وذكر بعض البلدان المانحة أن تمويل أنشطة التعاون التقني في مجال الإحصاء توفره عادة إدارات حكومية أخرى غير المكتب الإحصائي الوطني.

١٠٧ -وأشار ٤ في المائة من المجيبين إلى أنهم لم يشاركوا في مشاريع للتعاون التقني الدولي خلال السنوات الخمس الماضية. وفي حالتين منها كان المتوقع أن يكون هذا الأمر حالة مؤقتة.

في بلدكم، هل ساهم التعاون الدولي في مجال الإحصاء في تحسين نظامكم للإحصاءات الرسمية؟

١٠٨ -بينت جميع البلدان التي شاركت في مشاريع للتعاون التقني، باستثناء بلد واحد منها، أن التعاون الدولي ساهم في تحسين نظامها الإحصائي.

١٠٩ -وتتضمن التعليقات الإضافية التي أبديت ما يلي:

- ينبغي أن يكون التعاون الدولي جزءا لا يتجزأ من عمل المكاتب الإحصائية الوطنية؛
- تعود المشاورات الثنائية، واجتماعات أفرقة الخبراء، والحلقات الدراسية بالنفع على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء؛
- لا يقتصر الأمر على أن البلدان المتلقية تستفيد من التعاون الدولي، بل نجد أن خبراء البلدان المانحة يكتسبون رؤى جديدة أيضا؛

- هناك مشاريع عصرية عديدة للتعاون التقني لا محل لها في نظام الجهات المانحة والجهات المستفيدة؛
- هناك حاجة إلى تنسيق أفضل للجهود المبذولة على الصعيد الدولي.

كاف - الإلمام بالمبادئ الأساسية

١١٠ - يستوجب تطبيق المبادئ الأساسية معرفة هذه المبادئ. وأهم الأشخاص الذين ينبغي أن يكونوا على علم بوجودها هم كبار الخبراء الإحصائيين أنفسهم.

هل سبق إطلاعكم على المبادئ الأساسية؟

١١١ - أبلغ زهاء ٩٠ في المائة من كبار الخبراء الإحصائيين أنهم على علم بالمبادئ الأساسية؛ ومعظمهم، وهم حوالي الثلثين تعرفوا عليها عن طريق تقرير اللجنة الإحصائية لعام ١٩٩٤ الذي أقرت به المبادئ الأساسية. وكان من بين مصادر المعلومات الأخرى ما ألقي من بيانات في الاجتماعات والمؤتمرات (٥٠ في المائة)، والمواقع الشبكية للشعبة الإحصائية واللجان الإقليمية (٣٦ في المائة)، وغيرها من المصادر المتنوعة (١٩ في المائة). وتتضمن هذه الفئة الأخيرة: دليل الأمم المتحدة للتنظيم الإحصائي، ومنشورات واجتماعات المرصد الإحصائي لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (AFRISTAT) ومنشورات إحصائية أخرى، ومشاركة المكاتب الوطنية في الفريق العامل الذي صاغ المبادئ الأساسية، والعمل مع النظام العام لنشر البيانات الذي أدمجت فيه تلك المبادئ الأساسية.

هل يعلم مديرو أقسام الإحصاء في الهيئات الأخرى التي تنتج الإحصاءات الرسمية في بلدكم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؟

١١٢ - مع المضي في تحقيق لا مركزية العديد من النظم الإحصائية، غدا من الضروري العمل على أن يكون مديرو أقسام الإحصاء في الهيئات الأخرى التي تنتج الإحصاءات الرسمية في أي بلد على علم بالمبادئ الأساسية.

١١٣ - قال ما يربو قليلا عن نصف عدد مديري المكاتب الإحصائية الوطنية إن مديري أقسام الإحصاء في الهيئات الأخرى على علم بالمبادئ الأساسية. غير أن حوالي ثلثهم أفاد بأنهم لا يدرون إن كان مديرو الهيئات الأخرى على علم بالمبادئ الأساسية. ومن ناحية إيجابية، أوضح بعض المجيبين أنهم يتخذون خطوات لنشر المبادئ الأساسية في بلدانهم.

١١٤ - وقد تم اطلاع مديري الهيئات الأخرى على المبادئ الأساسية بعدة طرق هي:

- عممت المبادئ الأساسية ذاتها، أو معلومات عنها، على المديرين؛

- وردت في قانون الإحصاءات أو ما يعادله إشارات إلى المبادئ الأساسية أو حتى أدمجت في القانون؛ وأشير إلى المبادئ الأساسية في ''البرنامج السنوي للإحصاءات الاتحادية''؛

- جرت مناقشة المبادئ الأساسية في المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية الوطنية؛

- نشرت في مقالات عن المبادئ الأساسية المجلات الإحصائية الوطنية؛

- ترجمت المبادئ الأساسية إلى اللغة الوطنية؛

- أشير إلى المبادئ الأساسية خلال مناقشات دارت مع مديرين آخرين.

١١٥ -قال نحو ١٠ في المائة من المجيبين إن مديري الهيئات الأخرى ليسوا على علم بالمبادئ الأساسية، الأمر الذي قد يعزى إلى كون العديد من المؤسسات إنما تنتج الإحصاءات ''كمهمة ثانوية من مهامها الرئيسية''، على ما ارتأى أحد المجيبين.

هل الشخص/المكتب الحكومي المسؤول أمامه المكتب الإحصائي الوطني على علم بالمبادئ الأساسية؟

١١٦ -أبلغ ثلثا المجيبين أن رؤساءهم على علم بالمبادئ الأساسية، بينما أبلغ الثلث المتبقي أن رؤساءهم لا علم لهم بها.

١١٧ -وأهم الوسائل الكفيلة بمواصلة إحاطة المكتب/الموظف الأعلى هي:

- عمدت معظم المكاتب الإحصائية الوطنية إلى اطلاع الأفراد المعنيين والمكاتب المعنية صراحة على المبادئ الأساسية؛

- في بلدان عديدة أيضا، نجد إما أن المبادئ الأساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من القانون الإحصائي العام أو أن القانون يتضمن إشارة إلى المبادئ الأساسية؛

- ما فتئت الإشارات إلى المبادئ الأساسية ترد في القانون، وفي التقارير المنشورة وغير المنشورة، وفي وثائق الاستراتيجيات والسياسات العامة، وفي المنشورات والاجتماعات؛

- أفاد مكتبان إحصائيان وطنيان أن الموظفين المسؤول أمامهم المكتبان هم في الواقع خبراء إحصائيون وأنهم على علم تام بالمبادئ الأساسية.

١١٨ -قال بعض كبار الخبراء الإحصائيين إن رؤساءهم وإن لم يكونوا على علم بوجود المبادئ الأساسية في شكل وثيقة، فإنهم على علم بالمبادئ التي تتبعها المكاتب الإحصائية الوطنية والتي تجسد تماما تلك المبادئ الأساسية. وقال عدد قليل للغاية من كبار الخبراء الإحصائيين إن رؤساءهم ليسوا على علم إطلاقا بوجود هذه المبادئ.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١١٩ -استنادا إلى هذا التقييم الذاتي، يبدو أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية تطبق تطبيقا جيدا بصورة ملحوظة. ويبدو أن السرية (المبدأ ٦) والتشريعات (المبدأ ٧) هما المبدآن اللذان يطبقان على أفضل وجه، وذلك بالرغم مما أبلغ عنه من حوادث الإفشاء ومن أن عددا لا يستهان به من البلدان ذكرت أن قوانينها قد عفا عليها الزمن. ومن جهة أخرى، يبدو أن منع إساءة الاستعمال (المبدأ ٤) والتنسيق الوطني (المبدأ ٨) هما أقل المبادئ تطبيقا. ومن بين مجالات الأشكال الرئيسية التي تحول دون تطبيق المبادئ الأساسية على نحو أفضل: بإذن أو بدون إذن إفشاء البيانات الفردية لأغراض غير إحصائية؛ وتدخل جهات سياسية خلال مرحلة النشر؛ وضرورة تكييف المعايير الدولية مع الظروف الوطنية؛ ونقص الموارد. ويبدو، بصورة عامة أن ثمة ترابطا وثيقا بين القدرة الإحصائية وبين الالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

رابعا - نقاط مطروحة للمناقشة

١٢٠ -قد تود اللجنة الإحصائية أن تقوم بما يلي:

(أ) مناقشة ما إذا كانت هذه الدراسة الاستقصائية تقدم صورة تفي بالغرض عن مستوى تطبيق المبادئ الأساسية والعوامل الرئيسية التي تحول دون تطبيقها تطبيقا تاما؛

(ب) إرشاد الشعبة الإحصائية بشأن ما إذا كان يتوجب اتخاذ إجراء هادف للمضي في تحسين تطبيق المبادئ الأساسية وما هو الإجراء الهادف الذي يتوجب اتخاذه؛

(ج) إقرار إجراء استعراض للقدرات الإحصائية على نطاق عالمي.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٤ (E/2003/24)، الفصل الأول، ألف.

(٢) تعرب الشعبة عن امتنانها للمساهمات التي قدمها كل من مريم العوضي وجان - لوي بودان وهاينريش برونغِر وجون كورنِش وهِرمان هابِرمان وأندرو فلات ولوسي لاليبرتي وتاماس ميلار.

(٣) هي الدول الأعضاء الـ ١٩١، ونيوي، وجزر كوك، وفلسطين. وعلى هذا فإن لفظة ''البلدان'' في هذا التقرير تشير إلى المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء، ونيوي، وجز كوك، والجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

(٤) http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/review.htm.

(٥) بالإضافة إلى السؤال العام الذي يستهل كل مبدأ، اختتم كل مبدأ بعبارة تطلب فيها ''أي تعليقات إضافية بشأن تطبيق المبدأ س س في بلدكم''. وحيثما كان ذلك ممكنا، لن تبلغ الإجابات على هذه الأسئلة بصورة منفصلة، بل بالارتباط مع العنصر الفرعي للمبدأ التابعة له.

(٦) بالنسبة لهذه الأسئلة الثلاثة، كان من الممكن تقديم أجوبة متعددة. وكانت الخيارات الأصلية في الاستبيان هي ''نعم، على النحو الموصى به''، و ''نعم، بعد تكييفها مع الظروف الوطنية''، و ''لا، على الإطلاق''.